قانون إدارة الدولة بين أيدي المواطنين الكرد في السليمانية

فرح بإقرار اللغة الكردية.. وقلق في قضايا أخرى

السليمانية/بعثة المدى

استقبل الشارع الكردي نبأ الإعلان عن قانون إدارة الدولة المؤقت بحماسة لا تقل عن حماسة عموم الشارع العراقي. واذ تبدو وجهات النظر الكردية مختلفة عن وجهات نظر مواطنيهم العراقيين الآخرين، من جهة الحقوق والمطالب الخاصة.. الا أنها تكاد تجمع في أغلبها على أهمية الحدث.. حدث إصدار قانون (وان كان مؤقتاً) يحقق أول مرة في تاريخ العراق جانباً أساسياً من حقوق الشعب الكردي. ونقول (جانباً أساسياً) لأن معظم من التقيناهم أكدوا أن ما جاء في القانون لا يمثل كل طموحهم، متفهمين العمل بمبدأ التوافق الذي يأخذ من الجميع ليمنح الجميع.

التوافق يعكس قيمة الاختلاف الايجابي، يعترف بالاختلاف ويستثمره، لذا لم يعد وارداً الإدعاء بأن (أبناء الشعب العراقي) متحدون في هوية واحدة ورأي واحد، فمثلما تضاربت الآراء في بغداد.. على سبيل المثال.. وفي بقية التحافظات حول قانون إدارة الدولة.. وجدنا في السليمانية الشيء نفسه، فحين تتجه إلى رأي (الفرد) ستجد التفاصيل مختلفة دائماً.. ومن خلال إشاعة ثقافة التوفق، ستجد هذه التفاصيل مكانها حتماً ضمن صورة عامة تتناغم ولا تتصادم. صورة تتفاعل فيها الاختلافات وتتحاور وقد تركت خلف ظهرانيها الصورة الأسوأ للحوار: صورة إلغاء الآخر أو تهميشه أو إقصائه.. صورة الاحتراب.

التقينا بأناس من شرائح مختلفة داخل مدينة السليمانية وضواحيها.. وأعجبتنا صراحتهم وعدم تحفظهم في طرح الآراء، وبإمكاننا الادعاء بأن آراءهم تعكس- على قلتها- الجانب العام من وجهات نظر المواطنين الكرد تجاه قانون إدارة الدولة المؤقت، كما تعرفنا على ذلك من خلال جولات حرة في أماكن عمل المثقفين، وفي فضاءات تجمهر الناس.

مجلس للنواب.. وآخر للشيوخ

يمكننا أن نقول أن هذا الدستور لم يضمن كل آمال وطموحات الكرد، وإنما يتقدم على ما سبقه من دساتير بخطوة، فنحن الكرد نعي هذه الحقيقة، ونُدركها. لكن بالنسبة للقومية العربية في العراق ومن منطلق كونهم ومنذ تأسيس دولة العراق وصياغة أول دستور كانوا القومية الوحيدة التي ضمن لها الدستور السيادة فإنهم اليوم وفي هذا الدستور لا يهضمون حقيقة أن هناك من يشاركهم في السيادة، لكونهم قد تربوا وبمختلف القنوات التربوية والتعليمية لأنظمة الحكم السابقة على حقيقة واحدة كون العراق أرض العرب. ونحن الكرد نعيش في ظل وخيرات القومية العربية، لذلك بشكل وضع هذا الدستور وفي الوقت الحاضر حالة غير اعتيادية ويجدون صعوبة لاعتقادهم أن الكرد قد حققوا مكاسبهم وأمدافهم.

نعتقد أن بعض بنود الدستور التي كانت محل النزاع والنقاشات الساخنة كالفرع (ج) من المادة (61) لم توضح بشكل دقيق أن هذا الحق يختص به الكرد فقط. فمن المحتمل أن تتحد غداً ثلاث محافظات من الجنوب وتشكل إقليماً ويصوتون ضد الفدرالية لكردستان وفوق هذا الفيدراليات في العالم تنهي وترفض المركزية، بل أن هناك مجلسين لهما دور رئيس هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ. لكن في هذا الدستور هناك فقط (المجلس الوطني) والذي بشكل أكبر ضربة للفدرالية لأن هذا المجلس منتخب على أساس الأغلبية وهذا يشكل خطراً بالنسبة لنا نحن الكرد. فمن المفيد لنا أن يكون لنا ممثلون منتخبون على أساس الإقليم لكي نضمن بقية حقوقنا.

روناك فرج
رئيسة تحرير صحيفة (ريوان)

لا نريد الانفصال.. نريد كياناً واضحاً

بالنسبة لهذا القانون أرى أنه لا يحقق طموحاتنا في الفيدرالية الجغرافية القومية، وكل نضال الشعب الكردي معلق الآن على رأي ثلثي ثلاث محافظات، بالنسبة لتقرير مصيرنا يجب أن نسأل نحن لا غيرنا.

نحن في كردستان لا نريد الانفصال عن العراق.. نريد كياناً واضحاً ومحدداً داخل العراق. يجب أن يأخذوا كفاح الشعب الكردي بالنظر. مشروع هذا القانون أراد أن يبقي المشكلة وأرى أن المادة (61) لم تضع حلاً لموضوع الفيدرالية.

الدكتور فاروق عبد الكريم
أستاذ جامعي

لا نستطيع الرجوع إلى الماضي

إن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تشريع جديد على العراق والمجتمع العراقي بعربه وكرده وقومياته الأخرى. لذلك أصبح الأمر على هذا الشكل من الصعوبة لاستيعاب طبيعة القانون بوصفه دستوراً مؤقتاً للمرحلة الانتقالية.

مع الأسف الشديد، كثير من المثقفين والشخصيات العربية لا يمكنهم قبول الفكرة الجديدة لإدارة ومستقبل العراق.

نحن الكرد في الجزء الجنوبي من كردستان الحقنا قسراً بعد الحرب العالمية الأولى بدولة العراق دون الرجوع إلى رأي الشعب الكردي، ولكن الآن وبعد السنوات العديدة من القهر والدمار والإبادة الجماعية، يتسنى لنا أن نعبر وبحرية عن آرائنا وتطلعاتنا ومنها قبول الاتحاد الاختياري مع العرب في العراق، تقديراً للماضي المشترك بيننا في هذا البلد.

هذا الدستور المؤقت قد عالج بعض الجوانب من القضية الكردية في العراق في إطار النظام الفيدرالي للعراق الجديد، ولكن ترك القضايا الحساسة فيما يتعلق بتحديد الحدود الإقليمية لكردستان العراق، أمر يخلق القلق والشك لدى الكرد في هذا البلد.

وفي كل الحالات عدم الاعتراف مستقبلاً بالحدود والقومية للكرد في العراق سيؤدي إلى اتخاذ قرار آخر لدى الكرد، والقرار الأصوب في هذه الحالة هو الانفصال عن العراق، لكون الظروف الآتية تسمح باتخاذ القرارات المناسبة، والشعب الكردي لا يستطيع أن يرجع إلى الماضي وأن يقبل بسلطات خارجة عن إرادته لأنه قد عاش الحرية بكل أبعادها طوال السنين الماضية.

د.معروف عمر كول
أستاذ قانون دولي

نرحب بالقانون

إن صدور هذا القانون من قبل مجلس الحكم العراقي حدث تأريخي للعراق وجميع القوميات، والشعب الكردي كثير أمن قبل الأنظمة التي حكمت العراق. ولذلك نحن كشعب نستقبل هذا القانون ونرحب به بشرط أن يضمن لنا كل حقوقنا القومية مثل بقية القوميات التي تعيش في العراق، وبما فيها الاستقلال مثل جميع الشعوب في العالم.

وبرأيي أن تطبيق قرارات المجلس يجب أن تحفظ جميع حقوقنا المشروعة مثل باقي الفئات والمكونات العراقية، ويضمن لنا طموحاتنا القومية.

شورش عبد الله
مدير إدارة تلفزيون خاك

لا أرى فيه أي تغيير يذكر

أبدأ بديباجة قانون الدولة للمرحلة الانتقالية، من منطلق كوني مواطنة كردية، فلا أرى فيها أي تغيير يذكر، أو أي مكسب جديد للواقع الكردي، فما حققناه طوال سنوات الانتفاضة الجماهيرية عام 1991 من إدارة ذاتية ومستقلة عن المركز للمدن الكردستانية، كما هو منذ ثلاثة عشر عاماً مضت، دون أي زيادة أو نقصان في المحافظات الكردستانية الثلاث، فالحقيقة والواقع يظهران أن هذا ليس فقط حلم الكرد وأمالهم، فنحن ومنذ انهيار النظام البعثي وكل آمال الكرد تتلخص في عودة الأجزاء المقتطعة من كردستان الأم من لدن الكردية إلى خريطتها السياسية والجغرافية، كذلك عودة اللاجئين والمشردين الكرد من ضحايا سياسة التعريب والترحيل القسري إلى مدنهم الأصلية، فبعد الئات والآلاف من الشهداء والضحايا في كارثتي الأنفال والقصف الكيمياوي في حلبجة، جاء الدستور المؤقت ليقول إن كركوك المدينة (ذات للاستفتاء.

مع الأسف الشديد، كنا ننتظر من كل أعضاء مجلس الحكم الذين كانوا حتى الأمس القريب يتعهدون للكرد (أثناء وجودهم في مؤتمرات المعارضة سواء في صلاح الدين أو مؤتمر لندن) بضمان حقوقهم القومية والسياسية في كردستان المحررة، والآن لا يعترفون بأحقيتنا سوى بالمحافظات الثلاث الكردستانية.

شلير معروف
مسؤولة في المركز الإعلامي والثقافي النسائي

مشكلة مؤجلة

في هذا الدستور المؤقت تم إقرار جزء قليل من الحقوق المشروعة للشعب الكردي، لأنه تم الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الحالية للعراق والمنطقة ولهذا لم تكن الحقوق المقرة في الدستور المؤقت بمستوى تضحيات ومآسي الشعب الكردي.

وما تحقق للشعب الكردي في قانون إدارة الدولة ليس هدية بل هو يمثل الحد الأدنى من حقوقه المشروعة التي أبيضت مع الأسف مؤجلة حتى وقت آخر، وهذا مثل قلقاً مشروعاً لدى الشعب الكردي، وتكمن مشروعية هذا القلق في أن حدود جنوب كردستان لم يتم تحديدها برغم وجود العديد من الوثائق التاريخية - السياسية التي وضعت أمام أنظار مجلس الحكم العراقي.

لقمان حمه رشيد
صحفي

قانون رجالي

لم نتطلع عن النشاط ضد حكومة البعث في وسائل الإعلام البريطانية والأمريكية، لأن الإنسان هنا لا يحسب بهذا القانون!!

إن شاء الله بعد 50 أو 100 سنة يمكن أن يتغير الفكر الضيق للرجل العراقي وحينها سوف أعطي رأيي كإمرأة كردية.

حاولنا كثيراً أن نكون على إطلاع قريب على القرارات التي تخص تقرير المصير والتي يتخذها قادتنا الكرد الكبار والتي هي 100% قرارات رجالية. مع الأسف إن كل المناقشات والقرارات يتخذها الرجل، والرجل وحده هو المطلع، وله الحق وحده في إعطاء الرأي بها، مع الأسف إن شريحة النساء عليها أن تقول نعم فقط، وبغير ذلك تتم محاربتها بكل السبل.

وأنا كإمرأة حلبجية فقد 21 شخصاً من عائلتي شهداء في الجزرة، أرى بأن مصير البلاد لا يكون بخير إذا لم تكن للمرأة حصة أكبر في اتخاذ القرارات والقوانين.

فريشته كريم
باحثة

خطوة للأمام

بالتأكيد إنها خطوة نحو الأمام.. الجديد في هذا القانون إن الحقوق الكردية تم الحديث عنها بكلام صريح وواضح.

وعلى سبيل المثال فإن تعريف الهوية الشخصية باللغة الكردية للشخص العراقي إضافة إلى اللغة العربية يعرف العالم الخارجي بالإنسان الكردي، وهذا شيء جديد ولكن نحن قلقون على مسألة كركوك وكان يجب حسمها استناداً الى حقائق التاريخ..

لدي ملاحظة مهمة وهي أن هناك دساتير في كل دول العالم، وحتى في عهد النظام السابق.. أنها دساتير لا يطبق منها أي شيء على أرض الواقع.

أرى أن العبرة في القانون المؤقت هو في التطبيق، فما الفائدة من قانون (نظري)؟.. وما الضمانة لتطبيق هذا الدستور حقاً؟

سيف الدين
مخرج مسرحي

ضمان للحقوق

قانون إدارة الدولة يضمن حقوق جميع قوميات وشرائح الشعب العراقي، وليس الأكراد فقط، وهو قانون فريد من نوعه في سائر دول المنطقة، ولا شك أنه يوفر للشعب الكردي ضمانات للمستقبل وكذلك ضمانات لمستقبل جميع القوميات والطوائف التي يتألف منها الشعب العراقي، وأرى أن هذا القانون سيحول العراق إلى منصة لإطلاق الديمقراطية صوب كل دول المنطقة، من هنا نجد التدخل الفج من أغلب دول المنطقة في شؤون العراق الداخلية وكأن العراقيين عبيداً لتلك الأنظمة، كما أن مخاوف هذه الدول سيما تلك التي تقتسم كردستان، نابعة من ضمان الدستور العراقي الجديد لحقوق الكرد وهؤلاء يخشون من أن تنتقل العدوى إلى الأكراد القاطنين فيها، متوهمين بأن الشعب الكردي لن يبقى إلى الأبد محروماً من حقوقه في أجزاء وطنه المزق، متناسين بأن التاريخ أثبت على مر العصور ومر الدكتاتوريات والمستبدين حصول الشعوب في نهاية المطاف على حقها في تقرير مصيرها.

شلال كدو
كاتب سياسي

فيدراليات.. لا فيدرالية

لو قارنا الحق الممنوح وفق قانون إدارة الدولة هذا بكل تلك الظالم والاضطهادات طوال سنوات النظام الخلوع، هذا في الوقت الذي لدى فيه عدد من أعضاء مجلس الحكم اعتراضاتهم على هذا الكم من الحق عليهم. من الواضح أن هناك الكثير من الملاحظات حول تقييم الدستور ولكن نضيق الوقت وللمجال الخص بعضاً منها في النقاط الآتية:

أولاً: ضمانات الحقوق لسياسة إقليم كردستان غير واضح تماماً، صحيح أن هناك حديثاً عن الفيدرالية، ولكن كيف ترسخ الفيدرالية أمام قوة عظمى أي (المركز مقابل الفيدرالية) فكان من المهم أن يمنح الفيدرالية لبقية المناطق والمدن الأخرى حتى لا يبرز ويعلو من حيث القوة إقليم على الآخر، فوجود قوة عليا أي (المركز) بإمكانه أن يحل هذه الفيدرالية لتوماتيكياً.

ثانياً: عدم وجود المجلسين اللذين يتخذان في كل دولة أسماء خاصة (كمجلس الشيوخ والنواب). فلو أخذنا مجلس النواب الذي يتعين أعضاؤه على أساس الأغلبية والأقلية حسب الأقاليم المنتخبة عنه، فإن القرارات الصادرة عن ذلك المجلس لا تلبي مصالح القومية الكردية. إن عدد الأشخاص الكرد في مجلس الحكم الانتقالي لن يشكل ذلك التأثير والاستجابة من قبل مجلس الحكم مالم يمرر هذا الاعتراض بقلة آخر ألا وهو مجلس الشيوخ، الذي يتعين أعضاؤه على أساس الأقاليم فهو (أي مجلس الشيوخ) بإمكانه رد القرارات التي هي في غير صالح تلك القومية، فقانون إدارة الدولة يحدد فقط مجلساً واحداً وهو المجلس الوطني.

ثالثاً: اعتبار قضية مدينة كركوك جزء أمن المركز، والحقيقة الواضحة للعيان هي كردستانية كركوك. لقد حاول النظام الدكتاتوري الشوفيني منذ عقود مضت محو الهوية الكردية في هذه المدينة بشتى الوسائل، وتأجيل مصير كركوك إلى أجل غير محدد. يؤكد أن هنالك الكثير من العراقيل لعودة هذه المدينة الى كردستان.

تريفه علي
مديرة تحرير صحيفة (ريوان)

قانون مجحف

بالنسبة لتشريع دستور مؤقت لإدارة الدولة في العراق فإنه خطوة إيجابية وتبشر بالديمقراطية التي ننشدها، أما رأيي الشخصي فأعتقد أن قانون إدارة الدولة جاء مخيباً لآمال القاعدة العريضة من الجماهير الكردية، وخاصة في المدن المحررة حديثاً ك(كركوك وخانقين) اللتين كانتا بانتظار الكثير من الحقوق السياسية والقانونية تضاهي رؤيتهم للمستقبلية لكردستان محرر، ومسالم وترنو إلى آفاق المدينة والديمقراطية. وقد يقول قائل إننا نبالغ في رأينا هذا أو نسبق عصرنا بمادتنا لحقوقنا القومية، والسياسية، والجغرافية، مع ملاحظة أن هذا القانون الجديد قد اعترف ولمرة الأول باللغة الكردية كونها اللغة الرسمية الثانية في البلاد، ولكن ما جدوى اعتراف أعضاء هذا المجلس، والدستور الجديد باللغة الكردية، ورد الاعتبار لهذه اللغة، التي تأخر واإلى رد الاعتبار لها منذ ثمانين عاماً مضت. وقد تغاضوا عن أهم نقطة وأبلغها تأثير ألا وهي عودة الأطراف من المدن الكردستانية وقلبها النابض بالنداء والنضال (كركوك) منذ ما يقارب أربعة عقود ماضية. وهو محاولة للتملص والتشكيك في كردستانية كركوك العريقة.

وأكرر لن يريد الإطلاع على التأريخ واستنباط الحقائق فيه أن هذا الدستور كان مجحفاً بحقنا نحن الكرد برغم جوانبه الإيجابية بالنسبة لبقية القوميات الأخرى.

شيرين صبور
صحفية